توجيه القراءات القرآنية الشّاذة والاحتجاج لها من خلال الشّواهد الشّعرية في كتاب "الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي

د. كمال سبع*
جامعة منتوري -قسنطينة- الجزائر
kamelsebaa206@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/03/19 **تاريخ القبول:** 2024/04/14 **تاريخ النشر:** 2024/12/30

ملخص:

تناولت في هذا البحث توجيهات القرطبي النّحوية للقراءات القرآنية الشّاذّة في كتابه الجامع لأحكام القرآن؛ إذ ناقشت فيه بعض القضايا النّحوية المخالفة للأقيسة النّحوية في القراءات الشّاذّة التي كان سببها الاستقراء النّاقص الذي قام عليه النّحو في ضبط قوانين اللّغة، وذلك بتتبع النّحاة بعض كلام العرب وعدم اعتمادهم في التّعامل مع القراءات القرآنية، لاسيّما تلك التي لا تتلاءم مع قواعدهم النّحوية التي وضعوها، في حين نجد من الشّواهد الشّعرية ما يوافق القراءات القرآنية وخاصة الشّاذّة منها، وهذا ما دفعني في هذا البحث من خلال هذا التّفسير إلى الوقوف على أثر الشّاهد الشّعري في إثبات صحّة التراكيب النّحوية في القراءات الشّاذّة والاحتجاج لها، لكونها من شِعْرِ العرب الموثوق بعربيتهم.

الكلمات المفتاحية: التّوجيهات النّحوية - القراءات الشّاذّة - الشّاهد - الاحتجاج.

*المؤلف المرسل باللغة اللاتينية: Kamel Sebaa

Orientation of irregular Qur’anic readings and protesting them through poetic evidence in the book “Al-Jami’ li-Ahkam Al-Qur’an” of Al-Qurtubi

Abstract:

In this research, I have addressed the grammatical guidance of Al-Qurtubi of the Qur’anic readings in his book “Al-Jami’ li-Ahkam Al-Qur’an”. I have discussed some grammatical issues contrary to grammatical measures in the irregular readings caused by the incomplete induction on which the grammatical laws were regulated, by tracking some of Arabic words not being adapted in dealing with Quranic readings, especially those that do not fit their grammatical rules, while we find from the poetic evidence what corresponds to the Qur’anic readings, especially the irregular ones. This is why I was encouraged in this research and through this interpretation to see the influence of poetic testimony to prove the validity of grammatical structures in irregular readings, since it is Arabic poetry that Arabism has been highlighted.

Keywords: Orientations - Grammatical - Irregular Qur’anic Readings - Evidences - Protesting.

Orientation des lectures coraniques irrégulières et leur protestation à travers des preuves poétiques dans le livre « Al-Jami' li-Ahkam Al-Qur'an » d'Al-Qurtubi

Résumé :

Dans cette recherche, j’ai abordé l’orientation grammaticale d’Al-Qurtubi des lectures coraniques dans son livre « Al-Jami’ li-Ahkam Al-Qur’an ». J'ai discuté de certains problèmes grammaticaux contraires aux mesures grammaticales dans les lectures irrégulières causées par l'induction incomplète sur laquelle les lois grammaticales ont été réglementées, en suivant certains mots arabes qui n'étaient pas adaptés aux lectures coraniques, en particulier ceux qui ne correspondent pas à leurs règles grammaticales, tandis que l'on retrouve dans le témoignage poétique ce qui correspond aux lectures coraniques, notamment les plus irrégulières. C'est pourquoi j'ai été encouragé dans cette recherche et à travers cette interprétation à voir l'influence du témoignage poétique pour prouver la validité des structures grammaticales dans des lectures irrégulières, puisque c'est de la poésie arabe que l'arabité a été mise en valeur.

Mots-clés : Orientations- Grammaire- Lectures Coraniques Irrégulières- Preuves- Protestation.

مقدمة

يعدّ القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشّاذّة منهلاً صافيًا استقى منه العلماء في تقعيد قواعدهم ولا يزالون عاكفين عليه يرتشفون من معانيه لاستخراج درره الكامنة فيه.

ولا شكّ أنّ ثمّة علاقات وطيدة تربط النّحو بالقرآن وقراءاته التي تعدّ مصدرًا للاحتجاج في علوم العربية سواء أكانت متواترة أم شاذّة، ولذا عُني النّحاة بالقراءات وغاصوا في لُججها للكشف عن تراكيبها ومعانيها كما صنع أبو علي الفارسي في كتابه الحجّة في علل القراءات وغيره من النّحاة، وهناك من عكف على دراسة القراءات الشّاذة وتوجيهها والتمس لها وجوهًا من العربية تقرّبها من الفصحى وتعلو بها إلى مصاف القراءات المتواترة؛ لأنّ هناك من النّحاة من رجّحها على القراءات المتواترة في بعض توجيهاتهم، كابن جني في كتابه المحتسب، فالشذوذ لا ينافي الفصاحة، وإنّما هو خروج عن المقاييس الثلاثة التي وضعها ابن الجزري، وهناك من التمس لها وجها من شعر العرب كشاهد على صحّتها نحويًا وجعلها أقوى حجّة من الفصحى كما صنع أبو حيان الأندلسي في كتابه البحر المحيط، وغيره من النّحاة.

يعتبر كتاب الجامع لأحكام القرآن -محلّ الدراسة- واحدًا من هذه التفاسير التي تعنى بتوجيه القراءات وإعرابها مما جعل كتابه مرتعا خصبًا للباحثين في مجال إعراب القراءات وتوجيهها. الأمرُ الذي استرعى اهتمامي، وأثار فِيَّ رغبةَ البحث في هذه القراءات والخوض في غمراتها والكشف عنها مستشهدا بالشواهد الشعرية التي استند إليها القرطبي للاحتجاج بها. فقمت بتتبعها واستقرائها، معتمدًا على المنهج الوصفي الاستقرائي الذي يصف الشاهد الشعري وطرق استخدامه عند القرطبي، كما اعتمد البحث على استقراء القراءات الشاذة وجمع ما كان لها صلة بالمستوى النحوي والتي ظاهرها أنّها مشكلة. وقد اكتفيت بخمس آيات لتوجيهها نحويًا ودلاليًا.

وسعيًا منّا للوصول إلى أهداف هذه الدّراسة حاولنا الإجابة عن جملة من التّساؤلات تبادرت إلى ذهني وأخرى تتعلّق بجوهر الموضوع، وقد تمثّلت فيما يلي: ما أثر الشّاهد الشّعري في إثبات صحّة التراكيب النّحوية في القراءات الشّاذّة؟ وما هي الأصول التي اعتمدها القرطبي في توجيه القراءات؟.

ومن أمثلة الشّواهد النّحوية عند القرطبي ما جاء عند تفسير قوله تعالى:

1. ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَوَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِوَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (يس، الآية: 40)

قرأ العامة: (سَابِقُ النّهارِ) بالجرّ والإضافة، وقرأ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي (سابقُ النّهارَ) من غير تنوين في (6+سابق) وبنصب (النهّارَ)[1].

ذهب القرطبي إلى جواز النّصب بغير تنوين في قوله تعالى: (سابقُ النّهارَ) وعللّ سبب الحذف هو الالتقاء السّاكنين[2].

وهذا توجيهٌ سبقه إليه النّحاس.[3] ويرى سيبويه أنّه لم يحذف للإضافة ولا ليعاقب الاسم النّون ولكن حذف كما حذفت النّون من(اللّذين)، حيث طال الكلام وكان الاسم الأوّل منتهاه الاسم الآخر. كقول الشّاعر:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا سَلَبَا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ

والشّاهد فيه حذف النّون من (اللّذان) تخفيفًا لطول الاسم بالصّلة[4]. ومنه قول الشّاعر أيضا:

وَالحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمَ وَكَفُ[5]

ويعضّد هذا الوجه قراءة من قرأ (والمقيمي الصّلاة) بنصب(الصّلاة) وحذف النّون من اسم الفاعل (المقيمي)، إذ يرى القرطبي أنّ (الصّلاة) منصوب على توهّم النّون، وحذفها كان للتّخفيف[6]. ومنه قوله تعالى: (لذائقو العذابَ الأليمَ)[7] وقد حكم العكبري على أبي السّمّال بالسّهو قائلاً: "وهو سهو من قارئه؛ لأنّ اسم الفاعل تحذف منه النّون وينصب إذا كان فيه الألف واللاّم"[8]. ومن النّحاة من حكم على هذه القراءة باللّحن، قال أبو علي: "إنّ أبا السّمّال لحن وقد كان

فصيحًا"[9]. ومن اللّغويين من التمس لها وجهًا من القرآن في قراءة من قرأ لفظ الجلالة من غير تنوين: (قل هو الله أحدُ اللهُ الصّمدُ) فالنّون أجريت مجرى التّنوين في الحذف لالتقاء السّاكنين. وذهب النّحاة إلى أنّ اسم الفاعل إن عري من(ال) وحذفت منه النّون للإضافة وجب جرّ معموله، اللّهمّ إذا قدّر قارئه النّون[10]، ويعضّد ذلك قول الشّاعر:

لفَيْتُهُ غَيرَمُسْتَعْتِبٍ وَلاَ ذَاكِرِاللهَ إلاّ قَلِيلاَ[11]

والشّاهد فيه حذف التّنوين من (ذاكر) لالتقاء السّاكنين ونصب ما بعده وإن كان الوجه الإضافة. قال الشّنتمرى: "في حذف تنوينه لالتقاء السّاكنين وجهان:

- **الوجه الأوّل:** أن يشبه بحذف النّون الخفيفة إذا لقيها ساكن، كقولك: اضربَ الرّجلَ، تريد اضربَنْ.

-**الوجه الثاني**: أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى عَلَم، كقولك: رأيتُ زيدَ بن عمر، وأحسن ما يكون حذف التّنوين للضّرورة في مثل هذا، كقولك: هذا زيدُ الطّويلُ؛ لأنّ النّعت والمنعوت كالشيء الواحد فيشبه بالمضاف والمضاف إليه"[12]. وقال الفرّاء: "لو نصبت (الصّلاة) وقد حذفت النّون كان صوابًا"[13].

ويرى فاضل السّامرائي أنّ الغرض من الإضافة ليس هو التّخفيف كما يظنّ كثير من النّحاة، فلو كان التّخفيف هو الغرض، لامتنع الإعمال في جميع التّراكيب في حين وردت الإضافة بنوعيها (اللّفظية والمعنوية) في القرآن، فالإضافة تعبير احتمالي يحتمل أكثر من معنى، فقد يدلّ على الحدث في الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، بخلاف الإعمال فإنّه تعبير قطعي يدلُّ على الحال أو الاستقبال[14].

وذهب عبد التّواب الفيّومي إلى أنّ دلالة قراءة النّصب: والمقيمين بمعنى: المقيمين لكلّ أمورهم وخاصّة للصّلاة، أي: حالة قيامهم وفزعهم للصّلاة، أمّا دلالة قراءة الجرّ: إقامة ذات مدخل كبير في كمال وتمام الصّلاة ذاتها ونفسها في معدنها وجوهرها[15].

وممّا سبق عرضه من التّوجيهات تبيّن أنّ إعمال اسم الفاعل عمل فعله مع حذف التّنوين للخفّة جائزٌ، ولا يمكن وصف القراءة باللّحن والضّعف لمخالفتها ما أقرّه النّحاة من قواعد مبنية على استقراء ناقص أو مقتصرة على الأفصح من القراءات المتواترة؛ لأنّ هناك من القراءات القرآنية والشّواهد الشّعرية ما يعضد صحّتها من النّاحية النّحوية.

2. وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ (الأحقاف، الآية 25)

قرأ جمهور القرّاء: (لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ) بالياء من تحت مضمومة ومساكنهم بالرّفع، وقرأ ابن كثير ونافع (لا ترى إلاّ مساكنهَم) بتاء الخطاب. وفي قراءة شاذّة قرأ أبو رجاء والجحدري والأعمش: (لا تُرَى إلاّ مساكنهُم) بضمّ التّاء ومساكنهُم بالرّفع[16]. ووجّه القرطبي القراءة بالتّاء غير مسمى الفاعل على لفظ الظّاهر الذي هو المساكن المؤنّثة، ويرى أنّ هذا الوجه قليل في كلام العرب ولا يستعمل إلاّ في الشّعر[17]. وقد سبقه غيره في توجيه الآية الفرّاء واصفًا إيّاها بالقبح، إذ قال: "وفيه قبح في العربية؛ لأنّ العرب إذا جعلت فعل المؤنّث قبل إلاّ ذكّروه، فقالوا: لم يقم إلاّ جاريتُك، وما قام إلاّ جاريتُك، ولا يكادون يقولون: ما قامت إلاّ جاريتُك، وذلك أنّ المتورك أحدٌ، فأحدٌ إذا كانت لمؤنّث أو مذكر ففعلهما مذكر"[18]. وتبعه ابن جنّي قائلا: أمّا ترى" بالتاء ورفع المساكن"، فضعيف في العربية، والشّعر أولى بجوازه من القرآن، وذلك أنّه من مواضع العموم في التّذكير، فكأنّه في المعنى: لا يُرى شيءٌ إلاّ مساكنُهم، وإذا كان المعنى هذا كان التّذكير لإرادته هو الكلام. فأمّا "ترى" فإنّه على معاملة الظّاهر، والمساكن" مؤنّثة فأنت على ذلك، وإنّما الصّواب: ما ضرب إلا هند[19]. وقال الزّمخشري: "والقياس والاستعمال على تذكير الفعل؛ لأنّ المعنى ما وقع شيءٌ إلاّ صيحةٌ ولكنّه نظر إلى ظاهر اللّفظ؛ لأنّ الصّيحة في حكم فاعل الفعل[20].

أمّا ابن مالك، فقد جوّزه على قلّة، فقال: **وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَكَمَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ**

ومنه قول الشّاعر: **طَوَى النَّحْزُوَالإِجْرَازُمَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلاّ الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ**[21]

والشّاهد في البيت "بقيت" بإثبات تاء التّأنيث فيه مع فصله بإلاّ من فاعله المؤنّث المجازي (الضّلوع) وهو جائز عند ابن مالك نظمًا ونثرًا، ولكن الأحسن عنده حذف التّاء خلاف الجمهور، فلا يجوز عندهم إثبات التّاء إلاّ في الشّعر وحجّتهم في ذلك أنّ القراءة شاذّة لا يحتج بها[22]. وقال أبو حيّان: "إذا كان العامل مفرّغا لما بعد وهو مؤنّث، فالفصيح أن يقول: ما قام إلاّ هندٌ، وأمّا ما قامت إلاّ هندٌ، فأكثر أصحابنا يخصّه بالضّرورة، وبعض النّحويين يجيزه في الكلام على قلّة[23].

وممّا سبق توجيهه يفهم من كلام النّحاة أنّ الفاعل في الحقيقة ليس هو الظّاهر الواقع بعد (إلاّ) ولكنّه اسم مذكّر محذوف وهو المستثنى منه، فإن قلت: ما قام إلاّ هندٌ، فإنّ أصل الكلام: ما قام أحدٌ إلاّ هندٌ، ولو صرّح بهذا المحذوف لم يكن إلاّ حذف التّاء، ومنه وقول الشّاعر:

ما برئت مِن رِيبَةٍ وَذَمّفِي حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ العَمّ[24]

والشّاهد في البيت (بناتُ العمّ) فاعل (برئت) وأنّثه مع وجود الفصل بـ(إلاّ)

والذي تبيّن لي -والله أعلم- أنّه يجوز تأنيث الفعل الذي حصر فاعله بـ(إلاّ) في الاستثناء المفرّغ ، ولا أراه مقصورا على الضّرورة الشّعرية كما زعم بعض النّحاة، لأنّه يوجد من كلام العرب ما يعضد ذلك وكذا من القراءات الشّاذة، فلا يمكن تخطئة ذلك، وإن كان مراعاة المضمر قبلها الأولى.

3. وقوله تعالى: ﴿**وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ**﴾ (سبأ، الآية 6)

قرأ الجمهور (الحقّ) بالنّصب على أنّه مفعولٌ ثانٍ لـ (يرى) والضّمير المنفصل (هو) فصلٌ، وقرأ ابن أبي عبلة (الحقُّ) بالرّفع[25]، ووجّه القرطبي-رحمه الله- وجه الرّفع على أنّ (هو) مبتدأ و(الحقُّ) خبره والجملة الاسمية في موضع نصب على المفعول الثّاني لـ(يرى) وهي لغة بني تميم، إذ يجعلون ما هو فصلٌ عند غيرهم مبتدأ، قاله الجرمي، ويرى القرطبي أنّ النّصب أكثر فيما كانت فيه الألف واللاّم عند جميع النّحويين، وكذا ما كان نكرة لا يدخله الألف واللاّم فيشبه المعرفة، فإن كان الخبر اسمًا مرفوعًا نحو : كان أخوك هو زيدٌ، فزعم الفرّاء أنّ الاختيار فيه الرّفع وكذا: كان أبو محمد هو عمرو، وعلّته في اختيار الرّفع أنّه لمّا لم تكن فيه ألف واللاّم أشبه النّكرة في قولك: كان زيدٌ هو جالسٌ؛ لأنّ هذا لا يجوز فيه إلاّ الرّفع[26]. ويفهم من قوله أنّ كل ضمير منفصل يجعله مبتدأ وما بعده خبر له. قال سيبويه: "وقد جعل ناسٌ كثيرٌ من العرب "هو" وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبني عليه.... فمن ذلك أن بلغنا أنّ رؤبة كان يقول" أظنّ زيدًا هو خيرٌ منك"[27].

وذهب أبو حيان إلى جواز هذا الوجه من القراءة في العربية، ويعضده قراءة الأعمش[28] في قوله تعالى: ﴿**إِن كَانَ هَذَا هُوَ الحَقُّ مِن رَّبِكَ**﴾. (الأنفال، الآية: 32) بالرّفع، كما قال الشّاعر: **وَكُنتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ**[29].

والشّاهد فيه رفع (أقدرُ) بعد المضمر(أنت)، والأصل فيه النّصب؛ لأنّه خبر كان. وذهب الزجاج إلى أنّه لا يجوز القراءة بهذا الوجه، وإن كان جائزا في الشّعر؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة[30].

ونقل أبو حيان عن ابن عطية قوله: "ويجوز في العربية رفع الحقّ على أنه خبر والجملة خبر كان، قال الزّجاج: "ولا أعلم أحدًا قرأ بهذا الجائز، وقراءة النّاس إنّما هي بنصب الحق"[31]. فبنو تميم ترفع الاسم بعد المضمر في الآيات الآتية: - ﴿**فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِم**﴾ (المائدة، الآية 117) برفع (الرّقيبُ)حكاه أبو معاذ[32]، على أنّه خبر للمضمر(أنت) والجملة في محلّ نصب خبر كان. وقوله تعلى: ﴿**إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ**﴾ (الكهف، الآية 39) برفع (أقلّ) قرأه عيسى بن عمر[33] على أنّها خبر المبتدأ (أنا) والجملة من المبتدأ والخبر في محلّ نصب مفعول ثانٍ لـ(ترى) وقوله

تعالى: ﴿**وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾ (الزخرف، الآية 76) برفع (الظّالمون) قرأه ابن مسعود وأبو زيد النّحوي[34]، على أنّه خبر المبتدأ(هو) والجملة في محلّ نصب خبر كان. وقوله تعالى: ﴿**تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا**﴾ (المزمّل، الآية 20) برفع (خيرٌ) قرأه أبو السّمال وابن السّميع وأبو السّماك الغنوي[35]. خبر المبتدأ (هو) والجملة في محلّ نصب مفعولٌ ثانٍ لـ(وجد).

ومما سبق عرضه من التّوجيهات تبيّن أنّه يجوز رفع الاسم بعد المضمر على أنّه مبتدأ وما بعده خبر له والجملة في موضع نصب على الخبر في باب (كان) وعلى المفعول في باب(علم) والشّواهد على ذلك من الشّعر كثيرة، وكذا القراءات الشّاذّة كما سبق فلا يمكن وصف هذه القراءات بالضّعف، أو اللّحن؛ لأنّها لغة بني تميم وهي من القبائل العربية الفصيحة، أما قولُ الزّجّاج: "ولا أعلم أنّه قرئ بهذا الجائز" فهو يُنبئ على أنّه لم يطلع على هذه القراءات ولم يكن على إلمام كامل بالقراءات الشّاذة جميعها.

4. وقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**﴾ (البقرة، الآية 177)

قرئ في المتواتر: (البرَّ) بالنّصب والرّفع دون زيادة الباء مع المصدر (أن تولّوا)، وقرئ في الشّاذّ (ليس البرَّ بأن تولُّوا) بزيادة الباء مع المصدر (أن تولوا) ونصب (البرّ) وهي قراءة عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب[36].

وجّه الإمام القرطبي -رحمه الله- قراءة الجمهور على أنّ(البرّ) خبر مقدّم ، والمصدر المؤوّل (أن تولّوا) اسم ليس، مؤخّر، وكان المصدر أولى بأن يكون اسمًا ؛ لأنّه لا يتنكّر، والبرّ قد يتنكر، والفعل أقوى في التّعريف، أمّا قراءة الباقين بالرّفع في (البرُّ)، فعلى أنّه اسم (ليس) وخبره (أن تولوا) تقديره: ليس البرُّ توليتَكم وجوهَكم، وعلى الأوّل: ليس توليتُكم وجوهَكم البرَّ، كقوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ حَجَّتَهُم إِلاَّ أَن قَالُوا**﴾ (الجاثية، الآية 25)، ﴿**ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ**﴾ (الروم، الآية 10)، ﴿**فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا**﴾ (الحشر، الآية 17)، وما كان مثله. وقد رجّح قراءة الرّفع؛ لأنّ معه الباء إجماعًا في قوله تعالى: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا**﴾ (البقرة، الآية 189)، ويعضده قراءة أُبيّ بالباء ﴿**ليسَ البرَّ بأن تولُّوا**﴾[37] وكذلك في مصحف ابن مسعود أيضًا وعليه أكثر القرّاء، والقراءتان حسنتان. ويعضد هذه القراءة أيضا من كلام العرب قول الشّاعر:

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ[38]

والشّاهد في البيت إدخال الباء على اسم ليس، والأصل أن تكون مع الخبر، وحسن هنا في البيت ذكر العجيب مع التّقرير الذي تفيده الهمزة، وصار المعنى: أعجبٌ بأنّ الفتى، ولو قيل: أليس قائمًا بزيدٍ، لم يجز[39].

وفي هذه القراءة خلاف بين النّحاة، فقد ذهب ابن هشام إلى أنّ زيادة الباء في اسم (ليس) من الغريب[40].

وذهب ابن مجاهد إلى عدم جواز نصب (البرّ) مع وجود الباء، وتعقبه ابن جنّي قائلا: "الذي قاله ابن مجاهد هو الظّاهر في هذا، لكن يجوز أن ينصب ومع الباء، وهو أن تجعل الباء زائدة كقولهم كفى بالله، أي: كفى الله،

فكذلك ليس البرّ بأن تولّوا بنصب البرّ كما في قراءة السّبعة[41]، أمّا مكي القيسي، فقد ذهب إلى أنّ زيادة الباء لا تكون مع رفع (البرّ) وهو الاختيار عنده لإجماع القرّاء عليه وبه قرأ الأعرج والحسن ويقوّي ذلك بأنّ في مصحف أبي وابن مسعود (ليس البرَّ بأن تولوا)[42] وقال النّحاس: "ولا يجوز في البرّ" ها هنا إلاّ الرّفع"[43]

ومن خلال هذه التّوجيهات وأقوال النّحاة، يتبيّن لي -والله أعلم- أنّه يجوز زيادة الباء في اسم (ليس) كما تزاد في خبرها بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر وذلك لتوكيد الاسم وقد وردت شواهد شاهدة على ذلك من كلام العرب وقراءتي ابن مسعود وأبي.

5. وقوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ**﴾ (الأنعام، الآية 137)،

قرأ الجمهور: (**قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**)، ووجّه القرطبي -رحمه الله- على أنّ (زيّن) مبني للمعلوم، (شركاؤهم): فاعله، و(قتل) مفعول به، و(أولادهم) مجرور بالإضافة من إضافة المصدر إلى المفعول، والأصل في المصدر أن يضاف إلى الفاعل؛ لأنّه أحدثه، ولأنّه لا يستغنى عنه ويستغنى عن المفعول، فهو هاهنا مضاف إلى المفعول لفظا مضاف إلى الفاعل معنىً؛ لأنّ التقدير زيّن لكثير من المشركين قتلَهم أولادهم شركاؤهم ثم حذف المضاف وهو الفاعل ويرى أنّ هذه القراءة أصحّ القراءات وكذا عند أبي جعفر النّحاس[44].

ومنهم من قدّر المعنى: زيّن لكثير من المشركين شركاؤُهم أن قتلوا أولادَكم بنحرهم للآلهة أو بالوأد خوفَ العار والعيلة[45]. وقرأ الحسن البصري[46]: ﴿**زُيِّنَ قَتْلُ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**﴾، زُيّن: مبني للمفعول، قتلُ: نائب فاعل، وأولادهم على الجرّ بالإضافة، وشركاؤهم: مرفوع على إضمار فعل تقديره: زيّنه شركاؤُهم، كقولهم: ضُرِبَ زيدٌ عمرو، بمعنى: ضربه عمرو[47]، وهذا تخريجٌ سبقه إليه سيبويه، وقيل"شركاؤُهم فاعل بالمصدر (قتل)[48]. ومنه قول الشّاعر[49]:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطّوَائِحُ

والشّاهد أنّ الفعل المسند إلى(ضارعٌ) حذف جوازا، أي: (يبكيه ضارعٌ)، وهذا على رواية لِيُبْكَ بالبناء للمفعول، ويزيد نائب فاعل، وأمّا على روايته بالبناء للفاعل، ففاعله (ضارع) ويزد مفعوله، ولا حذف ولا شاهد[50]. وكقراءة إبراهيم بن عبلة: قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارُ ذَاتُ الوَقُودِ، بمعنى قَتَلَتْهُمُ النَّارُ[51].

وقرأ ابن عامر وأهل الشّام: (زُيِّنَ) بِالبناء للمفعول، ورفع (قتلُ) ونصب (أولادَهم)، وجرّ (شركائِهم)، وحُكي عنهم أيضا أنّهم قرؤوا برفع (قتلُ)، وجرّ (أولادِهم) و(شُركائِهم)، وهذه القراءة ضعّفها كثير من النّحاة، منهم مكي القيس: إذ قال: "وهذ القراءة فيها ضعفٌ للتّفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّه إنّما يجوز مثل هذا التّفريق في الشّعر مع الظّروف لاتّساعهم فيها وهو في المفعول به في الشّعر بعيدٌ، فإجازته في القرآن أبعد"[52]. وقال المهدوي: قراءة ابن عامر هذه على التّفرقة بين المضاف والمضاف إليه، كقول الشّاعر[53]:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

والشّاهد فيه: أنه فصل بين المضاف وهو (زجَّ) وبين المضاف إليه وهو (أبي مزاده) بالمفعول وهو القلوص[54] ومنهم من طعن في القراءة، ورماها من غير مبالاة بالخطأ والرّداءة واللّحن والضّعف وهو غانم أحمد بن حمدان النّحوي الذي يقول: "قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهي زلّة عالم، وإذا زلّ العالم لم يجز اتباعه، وردّ قوله إلى الإجماع، وكذلك يجب أن يردّ من زلّ منهم أو سها إلى الإجماع؛ فهو أولى من الإصرار على غير الصّواب، وإنّما أجازوا في الضّرورة للشّاعر أن يفرّق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ لأنّه لا يفصل[55]، ووصفها الشيخ البيضاوي بالضّعف، وعدّها من ضرورات الشّعر[56]. كما قال الشّاعر[57]:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

والشّاهد فيه الفصل بالظرف وهو (يوما) بين المضاف والمضاف إليه.

وأمّا إمام المفسّرين جرير الطّبري، فقد أجاز قراءة من قرأ برفع (الشركاءُ) وخفض (الأولادِ)، كما يقال: ضُرِبَ عبدُ الله أَخُوكَ، فيظهر الفاعل بعد أن جرى الخبر بما لم يسمّ فاعله، كان ذلك صحيحًا في العربية جائزًا[58].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ ابن مالك أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الاختيار، إذ قال:

فَصْلُ مُضافٍ شبهِ فعلٍ ما نَصَبْ مفعولاً او ظرفاً أجِزْولم يُعَبْ[59]

ومن المعاصرين ممن أجازوا الفصل بين المتضايفين كثيرون، منهم محمد الخضر حسين، إذ يرى أنّ قراءة ابن عامر صحيحة وهي من القراءات المتواترة، نتلقاها بالقبول ولا نحملها ما لا تطيقه بلاغتها من التعسف في التقدير بل

نبقيها على ظاهرها، وليس الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة، فالنّحاة لما استقرؤوا كلام العرب وجدوه على قسمين: قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره، فجعلوه قياسا مطردا، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشّذوذ ووقفوه على السّماع، لا لأنه غير فصيح، بل لأنّهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه[60].

وتبعه عبد العال، إذ قال: "قراءة ابن عامر أجدر بالقبول وأحقّ بالأخذ من الشّعر الذي قاسوا عليه وأخذوا به؛ لأنّه عربي قح عاش في عصر الاحتجاج، فلو كان شاعرًا لاحتُج بشعره"[61].

وذهب مازن سلمان اليزيدي إلى التّوفيق بين آراء النّحاة، إذ قال: "يجوز الفصل بين المتضايفين فيما يسمع فلا يخطأ من يتكلّم به، لكن الأحسن منع الفصل؛ لأنّه حكم مبني على الأكثر من كلام العرب، والأفصح وعليه أغلب النّحاة[62].

والذي يتبين لي ممّا سبق عرضه -والله أعلم- من توجيهات النّحاة أنّه لا مانع من الفصل بين المتضايفين في اللّغة والشّواهد الدّالة على ذلك كثيرة من القرآن والشّعر على أنّ هذه القراءة أجدر بالتّقدير من القاعدة النّحوية، فضلاً عن أنها قراءة سبعية نقلت إلينا بالتواتر، والقراءة سنّة متّبعة يجب الأخذ بها.

6. الاستنتاج:

الحمد لله الذي بحمده تتمّ الصّالحات، والصّلاة والسّلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين وصحبه الأبرار. وبعدُ، فقد توصّل هذا البحث المتواضع إلى جملة من النّتائج نجملها في النّقاط التّالية:

- القرطبي -رحمه الله- تأثّر بأبي جعفر النّحاس والفرّاء، وقد ظهر ذلك جليا في مجال المعاني والقراءات القرآنية والنّحو واللّهجات وغير ذلك من قضايا التّفسير واللّغة، ويلحظ أنّ القرطبي غالبًا ما يورد أقوال النّحاس دون مناقشة أو نقد، وقد يكتفي بقوله فقط في توجيه بعض الآيات الكريمة أو بيان معانيها أو بيان ما فيها من قراءات ولغات دون أن يذكر رأيه في ذلك، ممّا يُنبئ عن ثقته به وموافقته إياه في كثير من الأقوال والآراء ، والاعتماد عليه في تفسير آيات الذّكر الحكيم.

- لقد كانت القراءات الشّاذّة ثرّية بظواهرها اللّغوية التي غفل عنها بعض النّحاة، ولذا تعدّ أصلا من أصول العربية يعتمد عليها في إثبات العديد من القضايا النّحوية واللّغوية.

- أكّد البحث أنّ القراءات الشّاذّة لا تخالف نظام اللّغة وخصائصها، فقد وافقت العربية ولو احتمالا من خلال كلام العرب وشعرهم.

- أكّد البحث أنّ الشّاهد الشّعري وسيلة لفهم النّص القرآني ومرجع لابدّ منه من مراجع كتب التّفسير.

- إنّ القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشّاذّة مصدر القياس والأصل الذي يجب أن يقاس عليه وليس العكس.

- إنّ القراءات الشّاذّة حوت كثيرا من المسائل الخلافية في النّحو كإعمال اسم الفاعل المعرف "بال" مع حذف التّنوين للخفّة في معموله. وجواز تأنيث الفعل الذي حصر فاعله المؤنّث ب(إلاّ)، وتوكيد اسم (ليس) بالباء الزائدة إذا تأخّر، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول. وغيرها من القضايا النّحوية.

- القراءات الشاذة مقدّمة على الشواهد الشعرية وكلام العرب في الاحتجاج بها على وضع القواعد النّحوية، أو استحداثها إن أمكن من النّحاة المحدثين.

المراجع:

1. مكرم، عبد العال سالم (2009). *أثر القراءات القرآنية في الدّراسات النّحوية*. الكويت: مؤسّسة علي جراح الصّبّاح.
2. العكبري، أبو البقاء (1996). *إعراب القراءات الشّواذ*. محمّد السّيد أحمد عزّوز(محقق). بيروت، لبنان: عالم الكتب.
3. النّحاس، أبي جعفر أحمد بن محمّد إسماعيل (1985). *إعراب القرآن*. زهير غازي زاهد(محقق). مكتبة النّهضة العربية.
4. الحسنيّ، هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة (1992). *أمالي ابن الشّجري*. القاهرة: مطبعة المدني.
5. الأنباري (2002). *الإنصاف في مسائل الخلاف*. جودة مبروك محمد مبروك(محقق). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الشّيرازي، ناصر الدّين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمّد (د. ت). *أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل*. محمّد عبد الرّحمان المرعشلي(محقق). بيروت: دار إحياء التّراث العربي.

6. أبي حيان الأندلسي (1993). *البحر المحيط*. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض(محققان). بيروت: دار الكتب العلمية.
7. الأنباري، أبو البركات (1980). *البيان في غريب إعراب القرآن*. طه عبد الحميد طه(محقق). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
8. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1976). *التّبيان في إعراب القرآن*. على محمد البجاوي(محقق). دار الكتب.
9. الأزهري، خالد بن عبد الله (2000). *التّصريح على التّوضيح*. محمّد باسل عيون السّود(محقق). بيروت: دار الكتب العلمية.
10. الطّبري، أبو جعفر محمّد بن جرير (2001). *تفسير الطّبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن*. عبد الله بن عبد المحسن التّركي(محقق). القاهرة: دار هجر.
11. الفيّومي، أحمد عبد التّواب (2012). *التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنية*. القاهرة: المكتبة الأزهرية.
12. القرطبي، عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر (2006). *الجامع لأحكام القرآن*. عبد الله بن عبد المحسن التّركي(محقق). بيروت: مؤسّسة الرّسالة.
13. البغدادي، عبد القادر بن عمر (1986). *خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب*. عبد السّلام محمّد هارون(محقق). القاهرة: مطبعة المدني.
14. بن جنّي، أبو الفتح عثمان (د. ت). *الخصائص*. محمّد على النّجار(محقق). مصر: دار الكتب العلمية المصرية.
15. السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف. (د-ت). *الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون*. أحمد محمّد الخرّاط(محقق). دمشق: دار القلم.
16. الألوسي، شهاب الدّين محمود بن عبد الله الحسيني. *روح المعاني*. محمود شكري الألوسي(محقق). بيروت: دار إحياء التّراث العربي.
17. بن جني، أبو الفتح عثمان (د. ت). *سرّ صناعة الإعراب*. حسن هنداوي(محقق).
18. ا الأنصاري، بن هشام (1988). *شذور الذّهب في معرفة كلام العرب*. حنّا الفاخوزي(محقق). بيروت: دار الجيل.
19. بن عقيل، بَهاء الدّين عبد الله (2001). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. أحمد طعمه حلبي(معلق) بيروت: دار المعرفة.
20. - أبو البقاء، موفق الدّين ابن يعيش (2001). *شرح المفصّل للزّمخشري*. إميل بديع يعقوب(مقدم). بيروت: دار الكتب العلمية.
21. أبي نصر الكرماني، رضي الدّين أبي عبد الله محمد (د. ت). *شواذ القراءات*. شمران العجلي(محقق). مؤسسة البلاغ.
22. الزيدي، مازن عبد الرسول سلمان إبراهيم (2001). *ظاهرة المنع في النحو العربي*. كلية التربية. الجامعة المستنصرية، العراق. 2001م.
23. الشّوكاني، محمد بن علي بن محمد (2007). *فتح القدير*. يوسف الغُوش(محقق). بيروت: دار المعرفة.
24. الطِّيبيّ، شرف الدّين الحسين بن عبد الله (2013). *فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب*. جميل محمد بني عطا، الأردن: دائرة المكتبة الوطنية.
25. الهمذاني، المنتجب (2006). الفريد في إعراب المجيد. محمّد نظام الدّين الفتّيح(محقق). المملكة العربية السّعودية: مكتبة دار الزّمان.
26. حسين، محمد الخضر (1353). *القياس في اللغة العربية*. القاهرة: المطبعة السلفية.
27. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1996). *الكتاب*. عبد السّلام محمّد هارون(محقق). مكتبة الخانجي، القاهرة.
28. الزّمخشري، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر (1998). *الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل*. عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض(محققان). مكتبة العبيكان.
29. ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي. *اللّباب في علوم الكتاب*. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض(محققان). بيروت: دار الكتب العلمية.
30. ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحي (1960). *مجالس ثعلب*. عبد السّلام محمد هارون(محقق). مصر: دار المعارف.
31. بن جنّي، أبي الفتح عثمان. (د. ت). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. على النّجدى ناصف، وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي(محقق).
32. ابن عطية، الأندلسي (2001). *المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. عبد السّلام عبد الشّافي محمّد(محقق). بيروت: دار الكتب العلمية.
33. ابن خالويه (د. ت). *مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع*. مكتبة المتنبّي القاهرة.
34. القيسي، محمّد مكّي بن أبي طالب (1984). *مشكل إعراب القرآن*. حاتم صالح الضّامن(محقق). بيروت: مؤسّسة الرّسالة.
35. السّري، الزّجّاج أبو إسحاق ابراهيم (1988). *معاني القرآن وإعرابه*. عبد الجليل عبده شلبين(محقق). بيروت: عالم الكتب.
36. الفرّاء، أبو زكرياء يحي بن زياد (1980). *معاني القرآن*(ج1). يوسف نجاتي ومحمد علي النّجار(محققان). القاهرة: الدّار المصرية العامة للكتاب.
37. السّامرائي، فاضل صالح (1998). *معاني النّحو*. عمّان: دار الفكر للطّباعة.

38. الخطيب، عبد اللّطيف (د. ت). *معجم القراءات*. القاهرة: دار سعد الدّين.
39. الأنصاري، ابن هشام (2000). *مغني اللبيب*. عبد اللطيف محمد الخطيب(محقق). السلسلة التراثية، الكويت
40. المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (1994). *المقتضب*. محمد عبد الخالق عضيمة(محقق). القاهرة.
41. المازني، أبي عثمان (1954). *المنصف شرح ابن جنّ لكتاب التّصريف*. ابراهيم مصطفى، عبد الله أمين(محقق). إدارة إحياء التّراث القديم.
42. السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر (1998). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. أحمد شمس الدّين(محقق). بيروت: دار الكتب العلمية.

الإحالات:

[1]- عبد اللّطيف الخطيب، (د. ت)، معجم القراءات، دار سعد الدّين، القاهرة، (د ط). مج7، ص 488.

[2]- ينظر: القرطبي عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر، 2006م، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط/1، مج7، ص 452.

[3]- النّحاس لأبي جعفر أحمد بن محمّد إسماعيل، 1985، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، مكتبة النّهضة العربية، مصر، ط2، ص 822.

[4]- ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، 1996م.،الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، مج1،ص 186.

[5]- البيت في ديوانه، ص 15 وهو من شواهد الكتاب، مصدر سابق، مج1، ص 202،186، عبد القادر بن عمر البغدادي، 1986م.، وخزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط/1، مج4، ص273، 469/5،122، المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد، 1994م، المقتضب، تحق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مج4، ص145، بن جني أبو الفتح عثمان (د. ت)، سرّ صناعة الإعراب، تحق: حسن هنداوي، مج2، ص 538، المازني أبي عثمان المنصف 1954م، شرح ابن جنّ لكتاب التّصريف، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التّراث القديم، ط1، مج3، ص67، الأنباري أبو البركات، 1980م، والبيان في غريب إعراب القرآن، ، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1، مج2، ص 175..

[6]- ينظر: مصدر سابق، الجامع لأحكام القرآن، ، مج14، ص 393.

[7] - مصدر سابق، في البيان، مج2، ص 304، أبو السّمال، وزاد في البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، 1993م.، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، مج7، ص 343، السمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحق: أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، سوريا. (د. ط) مج9، ص 302.، الشوكاني محمد بن علي بن محمد،2007، فتح القدير، تح: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت ط1، ص 1238، الألوسي شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني ، روح المعاني، ، تحق: محمود شكري، دار إحياء التراث العربي، بيروت 85/23: أبان بن ثعلب عن عاصم، ومن دون نسبة في الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التاويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحق: عادل أحمد عبد المود عل، مكتبة العبيكان، ط/1،1998م، 208/5،التّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحق: على محمد البجاوي، دار الكتب، 1976م. 1089/2، وفي إعراب القراءات الشّواذ ،أبو البقاء العكبري، تحق: محمّد السّيد أحمد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط/1، 1996م. ، ص 837، مشكل إعراب القرآن، محمّد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحق: حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1984/2م/612، والجامع لأحكام القرآن 28/18.

[8]-التبيان، مصدر سابق، مج10، ص 89.

[9]- إعراب القراءات الشواذ 2، مصدر سابق، مج2، ص 378.

[10]- ينظر: المنتجب الهمذاني، 2006م، الفريد في إعراب المجيد، ، تح: محمّد نظام الدّين الفتّيح، مكتبة دار الزّمان، المملكة العربية السّعودية، ط1. مج5، ص 379.

[11]- أبي الأسود الدّؤلي، البيت من البحر المتقارب، مصدر سابق، مج1، ص 169. مصدر سابق، خزانة الأدب، مج11، ص 374 .

[12]- ينظر: هامش الكتاب، مج1، ص 169.

[13]- الفرّاء أبو زكرياء يحي بن زياد الفرّاء، 1980م، معاني القرآن، الجزء الأوّل، تح: يوسف نجاتي ومحمد علي النّجار، الدّار المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ، ط2، ، مج2، ص 225.

[14]- ينظر: فاضل صالح السّامرائي، 2000م، معاني النّحو، دار الفكر للطّباعة، عمّان، الأردن، ط1، عزيزة فوال بابتي، 1998م، معجم الشّعراء الجاهليين، ، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1،، مج3، ص 132.

[15]- أحمد عبد التّواب الفيّومي، 2012م، التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنية، ، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط1، ص: 212.

[16]- ينظر: معجم القراءات، مج8، ص 505، لابن عطية الأندلسي ،2001م، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ، تحق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1. مج5، ص 102.

[17]- ينظر: الجامع لأحكام القرآن، مج19، ص 216.

[18]- معاني القرآن، مج3، ص 55.

[19]- ابن جنّي أبي الفتح عثمان، (د. ت)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ، تح: على النّجدى ناصف، وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، ط2، مج2، ص 216.

[20]- الكشّاف، مج5، ص 174.

[21]- البيت من البحر الطويل، وقائله ذو الرمّة يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر، بن عقيل بَهاء الدّين عبد الله 2001م، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق: أحمد طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت، ط1،، مج1،ص 374، والمحتسب، مج2، ص 266.

[22]- ينظر: مصدر سابق، شرح ابن عقيل، مج1، ص 374.

[23]- البحر المحيط، مج6، ص 398.

[24]- البيت من البحر الرّجز لم أعثر على قائله، وهو من شواهد التّصريح على التّوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري 2001م، ، تح: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،. مج1، ص 409. البحر المحيط مج7، ص 317.

[25]- ينظر: مصدر سابق، معجم القراءات، ، مج7، ص 334، إعراب القراءات الشواذ، مج2، ص 321، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، 1998م، اللّباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، مج12، ص 16.

[26]- الجامع لأحكام القرآن، مج17، ص ص 256-257.

[27]- الكتاب، مج2، ص 392.

[28]- ينظر: ابن خالويه (د. ت)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ، مكتبة المتنبّي القاهرة .(د-ط)، ص 55، وقراها ابن أبي عبلة، ينظر: شواذ القراءات، رضي الدّين شمس القرّاء أبي عبد الله محمد أبي نصر الكرماني، تح: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، ص 205.

[29]- هذا عجز بيت من الطويل لقيس بن ذريح، وصدره: تَحِنّ إِلى لَيلَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا، وهو من شواهد الكتاب، مصدر سابق، مج2، ص 393. والبحر المحيط، مصدر سابق، مج4، ص 482.

[30]- ينظر: الزّجّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السّري 1988م، ، معاني القرآن وإعرابه، ، تح: عبد الجليل عبده شلبين، عالم الكتب، بيروت، ط1، ، ط2، ص 711.

[31]- البحر المحيط، مج4، ص 482.

[32]- ينظر: معجم القراءات، مج2، ص377، مصدر سابق، إعراب القراءات الشواذ، مج2، ص 18.

[33]- معجم القراءات، مصدر سابق، مج5، ص 217.

[34]- المصدر نفسه مج8، ص 400.

[35]- المصدر نفسه، مج10، ص 152.

[36]- ينظر: المحتسب، مج1، ص117، البحر المحيط، مج2، ص4، معجم القراءات، مج1، ص 240.

[37]- وردت قراءتا أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود بالنّصب في (البرَّ) مع زيادة الباء في المصدر (أن تولوا) وذكرها القرطبي في تفسيره بالرّفع. ينظر: البحر المحيط، 4/2، ومعجم القراءات، مصدر سابق 240/1.

[38]- ابن هشام الأنصاري، 2000م، مغني اللبيب، البيت من البحر المتقارب لمحمود بن حسن الورّاق، ، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط1، مج2، ص 17، التّصريح مج1،ص 288، البحر المحيط مج2، ص 4.

[39]- ينظر: البحر المحيط مج2، ص 4.

[40]- ينظر: مغني اللّبيب مج2، ص 169..

[41]- ينظر: المحتسب مج1، ص117، معجم القراءات، مج1، ص241.

[42]- مصدر سابق، معجم القراءات، مج1، 241.

[43]- إعراب القرآن، ص:

[44]- ينظر: الجامع لأحكام القرآن مج 39،9.

[45]- ينظر: معجم القراءات مج2، ص 552.

[46]- الجامع لأحكام القرآن مج9، ص40، وفي مختصر ابن خالويه، ص ص 40-41، قراءة علي بن أبي طالب، وفي المحتسب مج1، ص 329..

[47]- ينظر: الجامع لأحكام القرآن مج9، ص 40.

[49]- البيت من البحر الطويل، للحارث بن نهيك. ينظر: الكتاب 288/1، وقيل لنهشل بن حرى في مغني اللّبيب303/1، شرح المفصّل للزّمخشري، موفق الدّين أبو البقاء ابن يعيش، قدّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/1، 2001م. 80/1

[50]- خزانة الأدب مج1، ص 303.

[51]- الجامع لأحكام القرآن 41/9.

[52]- المصدر نفسه مج1، ص 41.

[53]- البيت في الكتاب مج1، ص 176، ومعاني القرآن للفراء مج1، ص 358، أبو العبّاس أحمد بن يحي ثعلب، 1960م، مجالس ثعلب، ، تحق: عبد السّلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ص 125، الأنباري، 2002م، الإنصاف في مسائل الخلاف، ، تح: جودة مبروك محمد مبروك، النّاشر مكتبة الخانجي القاهرة ، ط1، مج2، ص427، والخزانة415/4، تفسير الطّبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمّد بن جرير الطّبري، تحق: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، دار هجر، القاهرة، مصر، ط2001/1م، 576/9

[54]- مصدر سابق، الخزانة، مج4، ص 415.

[55]- ينظر: الجامع لأحكام القرآن مج9، ص 42.

[56]- ناصر الدّين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمّد الشّيرازي البيضاوي، (د. ت)، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل(تفسير البيضاوي(،، تح: محمّد عبد الرّحمان المرعشلي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1، مج2، ص 184.

[57]- البيت من البحر الوافر لأبي حيّة النّميري، وهو من شواهد الكتاب مج، ص 179، والخزانة مج4، ص 419، أمالي ابن الشّجري، هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحسنيّ العلوي، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1992م، 577/2، والإنصاف432/2، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي، تحق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/، 1998م، 295/4.

[58]- تفسير الطبري مج1، ص577.

[59]- شرح ابن عقيل: مج2، ص 44.

[60]- ينظر: محمد الخضر حسين ،1353هـ، القياس في اللغة العربية، ، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر،، ط1، ، ص 30،

[61]- عبد العال سالم مكرم، 2009م، أثر القراءات القرآنية في الدّراسات النّحوية، ، مؤسّسة علي جراح الصّبّاح، الكويت، ص77.

[62]- ينظر: مازن عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي،2001م، وظاهرة المنع في النحو العربي، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، ، ص 155.